

كتاب دوري رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٨

إيماء لقرار الاستاذ الدكتور وزير المالية رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني وذلك في إطار جهود وزارة المالية للتحويل إلى النظم الإلكترونية والمالية والمحاسبية إعمالاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ .

وقد تضمن قرار السيد الدكتور وزير المالية بضرورة مراعاة ما يلي:-

أولاً: يجب سداد جميع المستحقات الحكومية ، بما في ذلك المستحقات الضريبية والجمركية ، التي تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه بأية وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني ، ويجوز سداد ما دون ذلك بموجب شيكات ، ويحظر سداد أية مبالغ نقداً من هذه المستحقات فيما يتجاوز مبلغ خمسة آلاف جنيه .

وبدءاً من أول يناير عام ٢٠١٩ يكون سداد جميع المستحقات الحكومية المشار إليها ، أياً كانت قيمتها ، بأية وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني .

ويستثنى من حكم الفقرة الثانية الشيكات المسلمة للجهات الحكومية قبل أول يناير ٢٠١٩ وفقاً لتواريخ إستحقاقها .

وفي حال عدم الالتزام بسداد المستحقات الحكومية المشار إليها وفقاً لأحكام الفقرتين الأولى والثانية المنوه عنهما بعاليه يلتزم المدين بسداد هذه المستحقات بمسداد نسبة (١٠%) من قيمة المبلغ الواجب سداده ، بحد أقصى مقداره عشرة آلاف جنيه ، وذلك كمصروفات إدارية لتغطية التكاليف التي تتحملها الدولة نتيجة إختيار الملتزم بأداء تلك المستحقات سداها بغير إحدى وسائل الدفع الإلكتروني .

وفي جميع الاحوال يتعين سداد تلك المستحقات خلال المواعيد المقررة ، ويتم استيداء مقابل التأخير وغيره من الاعباء المالية المقررة قانوناً حال تجاوز هذه المواعيد .

وزارة المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
ملف رقم : ٩/١/٧/٧٢٥

ثانياً: علي جميع الجهات الإدارية إجراء تعاملاتها المالية التي تتم فيما بينها بأي وسيلة من وسائل الدفع أو التحصيل الإلكتروني من خلال المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد .

لذا توجه وزارة المالية نظر كافة السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والأجهزة المركزية المستقلة ضرورة مراعاة العمل على الالتزام بالتعليمات عاليه والحرص على وضعها موضع التنفيذ بكل دقة ، وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديري الحسابات ووكلائهم متابعة تنفيذ ما تقدم .

تحريراً لى: ٢٠١٨/ ١

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة



محاسب / حمدي عبده الشاهد

محمد / ١

٢